

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثامنة والستون



الجلسة ٦٩٧٦

الثلاثاء، ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السير مارك لايل غرانت	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	أذربيجان	السيد مهديف
	الأرجنتين	السيد أوزيريال
	أستراليا	السيد كوينلان
	الاتحاد الروسي	السيد بانكين
	باكستان	السيد مسعود خان
	توغو	السيد ميبو
	جمهورية كوريا	السيد كيم سوك
	رواندا	السيد ندوهونغوريهي
	الصين	السيد لي باودونغ
	غواتيمالا	السيد روسينتال
	فرنسا	السيد بريانس
	لكسمبرغ	السيدة لوكاس
	المغرب	السيد لوليشكي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد السيدة ديكارلو

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.



افتتحت الجلسة الساعة ١٠|٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل اليمن إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وبموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد جمال بنعمر، المستشار الخاص للأمين العام المعني باليمن، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأعطي الكلمة للسيد جمال بنعمر.

السيد بنعمر: بلغ اليمن صلب العملية الانتقالية. ومنذ أيام قليلة فقط، جلست إلى جانب الرئيس عبد ربه منصور هادي وأمين عام مجلس التعاون لدول الخليج العربية الدكتور عبد اللطيف الزياتي، لنشهد احتفاء أعضاء مؤتمر الحوار الوطني الشامل الـ ٥٦٥ ببلوغ مداولا لهم منتصف الطريق مع انطلاق أعمال الجلسة العامة الثانية.

المؤتمرون من جميع المكونات السياسية الرئيسية في البلاد، بمن فيها النساء والشباب، يرسمون معا مستقبل بلادهم. عملية حوار شاملة كهذه هي إنجاز كبير في بلد تغرقه الأسلحة ولديه تاريخ من الصراعات. فهي تظهر التزام اليمنيين بخيار الحوار بدل العنف والتوافق بدل الانقسام.

أظهر الحادث المؤسف يوم الأحد أن العملية الانتقالية دقيقة. ويؤسفني أن أبلغ المجلس بوقوع اشتباك بين قوات الأمن

ومتظاهرين من "أنصار الله" أمام مقر جهاز الأمن القومي في صنعاء، مسفرا عن مقتل وجرح عدد من الأشخاص.

مع ذلك، اليمن هو البلد الوحيد في المنطقة الذي خرج من دوامة العنف في عام ٢٠١١ باتفاق تفاوضي سلمي، يتضمن خارطة طريق واضحة وجدولا زمنيا لانتقال ديمقراطي شامل. ونهني حكومة اليمن وشعبه على الوفاء بعهودهم رغم التحديات، ونحثهم على مواصلة الطريق.

خلال الأسابيع القليلة الماضية، توزع المشاركون في مؤتمر الحوار على تسعة أفرقة عمل، تناقش جميع القضايا الرئيسية التي تواجه البلاد، بما فيها التفاعلات المزمعة المتعلقة في الشمال والجنوب. وكما كان متوقعا مع التمام هذا العدد الكبير والمتنوع من الفرقاء، ومن بينهم خصوم سياسيون وحتى أعداء، كان من الصعب تجاوز الجراح والمظالم، وقد اختبر حسن نوايا المشاركين. ولا تزال الانقسامات العميقة تسود أفرقة العمل المثيرة للجدل، مثل فريق صعدة والقضايا الجنوبية. وسيتطلب هذا تيسيرا دقيقا والحد الأقصى من حسن النوايا من قبل جميع الأطراف.

رغم ذلك، يسعدني إبلاغكم بإحراز تقدم عموما. فقد رفعت أغلبية أفرقة العمل تقاريرها إلى الجلسة العامة الثانية للمؤتمر وقدمت أكثر من ١٠٠ توصية ليتم تبنيها، يشمل كثير منها ضمانات دستورية لحقوق الإنسان. ورغم الانقسامات العميقة في فريق صعدة، فقد تمكن من التوافق على رؤية مشتركة لجذور الصراع. ومع تقدم أعمال مؤتمر الحوار، لا يزال المؤتمرون في حاجة إلى التوافق على قضايا رئيسية، تتضمن شكل الدولة ونظام الحكم وحل قضيتي الجنوب وصعدة. وسيساعد تشكيل مؤتمر الحوار للجنة توفيق أخيرا في تنسيق مختلف التوصيات والتوفيق بينها وفي تسهيل التوصل إلى توافق. يعمل فريقتي ومساهمون آخرون عن كثب مع هيئات مؤتمر الحوار لإطلاعهم على مجموعة واسعة من التجارب والخبرات الدولية، وبينما لا نملك وصفات جاهزة للتغلب

يجب على الحوار الوطني إيجاد حل توافقي للقضية الجنوبية من أجل التأسيس لدستور جديد، وقد خصص لهذه القضية فريق عمل، بتركيبة محددة تميل فيها كفة التمثيل لصالح الحراك الجنوبي. سيباشر قريباً مناقشة مقترحات حول وضع الجنوب وهيكلة جديد للدولة في اليمن. مع ذلك، لا تزال بعض مكونات الحراك خارج العملية، وكان مؤتمر الحوار قد دعا خلال جلسته العامة الأولى إلى تشكيل لجنة للتواصل مع قادة الحراك الجنوبي. ومن المهم تطبيق ذلك.

في الجنوب، يسير الشارع نحو مزيد من الاحتقان ويدنو من نقطة تحول مدفوعاً بالاستياء بعد أكثر من عقدٍ على المظالم المتراكمة والتهميش المنهجي، تزايدت توحس الجنوبيين إزاء الوعود التي لم تنفذ، ومنذ شباط/فبراير، ارتفعت بشكل ملموس وتيرة التظاهرات المتدفقة إلى الشوارع وعددها، ولوحظت أعمال عصيان مدني منظمة أسبوعياً ينجم عنها أحياناً جرحى وقتلى. كان تشكيل لجنين لمعالجة قضايا الاستيلاء غير القانوني وغير المشروع على الممتلكات وقضايا الفصل التعسفي من الجيش والخدمة المدنية، خطوة أولى بالغة الأهمية على طريق معالجة المظالم الرئيسية. لكن بينما تواصل اللجنتان مساعيهم الحثيثة لجمع الشكاوي وتحديد الحالات وتوثيقها، فإنهما ستكونان بحاجة إلى موارد أكبر بكثير لإنجاز مهامهما وتقديم علاجات فعالة، علاوة على ذلك، إن لم تتخذ الحكومة مزيداً من إجراءات بناء الثقة، أو تحدث تحسناً ملموساً في الحياة اليومية للناس، ستزداد الأصوات الغاضبة وتتقلص مساحة الحوار.

لا شك أن الطريق السلمي الوحيد لإحراز أي تقدم، يمر عبر إجراء حوار مفتوح، ويكتسي الأهمية ذاتها معالجة إرث الماضي، ولا يزال على الحكومة الوفاء بالتزامها فيما يتعلق بإنشاء لجنة تقضي حقائق في أحداث عام ٢٠١١، والتصديق على قانون للعدالة الانتقالية. فقط عبر خطوات حاسمة كهذه،

على تحديات اليمن الكثيرة، فقد مكن عرض مقارنات مع أوضاع بلدان أخرى، المؤتمرين من اتخاذ قرارات مستنيرة بعد اطلاعهم على خيارات مختلفة. ستكون الجلسة العامة المقبلة والأخيرة حاسمة في الاتفاق على مبادئ دستور جديد وملائمه.

يسرني الإشارة إلى أن الحوار يتجاوز مكان انعقاد المؤتمر، فاليمنيات واليمنيون منخرطون في نقاشات وحوارات حول مشكلات بلدهم ومستقبله المرتقب. ويشاركون في ندوات وطاولات مستديرة وخيم مفتوحة أقيمت في الساحات، تناقش التطورات في أفرقة عمل الحوار الوطني يومياً عبر برامج تلفزيونية وإذاعية وفي الصحف ووسائل الإعلام الحديثة. خلال الأسابيع القليلة الماضية، باشرت أفرقة العمل تواصلها مع المواطنين في أنحاء مختلفة من البلد، زارت ثمان عشرة محافظة وتحدثت إلى أكثر من ١٢ ٥٠٠ شخص من مختلف الأعمار والخلفيات، بمن فيهم أعضاء في السلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني واتحادات عمالية ومجموعات نسائية وشبابية.

خلال زيارة إلى مقر الأمن السياسي، تأثرت واحدة من أعضاء فريق عمل الجيش والأمن، وقالت إن الزيارة مثلت كسر حاجز الخوف بالنسبة إليها عام ٢٠١١، لم يكن وارداً الترحيب بزيارة وفد من الشباب والنساء إلى مقر وكالة استخباراتية. وكما قال الرئيس عبد ربه منصور هادي، فإننا نشهد تحولاً شاملاً في الثقافة السياسية وليس مجرد انتقال سياسي.

سيتمتع الحوار الوطني حالياً، عملية صياغة الدستور، التزمّت حكومة اليمن بجعل هذه العملية شفافة وشاملة، وسيتم التصديق على الدستور الجديد، في استفتاء تليه انتخابات عامة وحكومة جديدة تتمتع بشرعية شعبية كاملة. إننا ندرك أن لا ضمانات لما يحمله المستقبل، ثمة آمال كبيرة في مناخ هش، تسوده مجموعات من الرؤى والمصالح المتجاذبة تسعى إلى إنتاج نظام جديد وأفضل.

الزميني أي تأخير، ولا بد من تعاون وتنسيق وثيقين بين الأحزاب السياسية والمناخين والحكومة من أجل النجاح في تسجيل الناخبين، والعملية الانتخابية. أبدت الأحزاب السياسية للمعارضة السابقة قلقها من أن السلطات المحلية ومعظم المحافظين وموظفي اللجنة العليا للانتخابات، عينوا في عهد النظام السابق، وكلهم مرتبط بالحزب الحاكم السابق، وهي تطلب اتخاذ إجراءات لبناء الثقة في العملية الانتخابية. ومن جهة أخرى، يعارض قادة حزب المؤتمر الشعبي العام أي تغيير في التعيينات، معتبرين ذلك مناقضا للمبادرة الخليجية والآلية التنفيذية، اتفاق نقل السلطة.

اتخذت خطوات حاسمة لإعادة هيكلة القوات المسلحة، حيث أبعاد عدد من القادة العسكريين الذين اضطلعوا بأدوار رئيسية في أحداث ٢٠١١ الدامية، أو عينوا خارج المؤسسة العسكرية وبدأ تنفيذ الهيكل الجديدة للجيش، بما فيها إنشاء سبع قيادات عسكرية مناطقية، وقد حل الحرس الجمهوري والفرقة الأولى مدرع ودجحا في الهيكل الجديدة. ورغم هذه الخطوات الجوهرية، لا يزال من الضروري بذل جهود إضافية لضمان مهنية القوات المسلحة.

ويجب ألا تساورنا أي أوهام، هناك من يريد تقويض العملية الانتقالية. فقد ازدادت الهجمات على أعمدة الكهرباء مسببة بؤسا وغضبا في أنحاء البلد. والعائلات غارقات في ظلام دامس في ظل حر شديد. وقد لمست إحباط الناس وإرهاقهم وازدياد استيائهم. وتحدثت في الأسبوع الماضي إلى كثير منهم في مدينة الجديدة، التي شهدت احتجاجات متكررة في الأشهر الأخيرة. هناك، وفي مناطق عدة من البلد، بدأ صبر الناس ينفد. كذلك، تتواصل الهجمات على أنابيب النفط والغاز. ويسبب تعليق صادرات اليمن من الطاقة وأعمال صيانة خطوط الكهرباء خسائر بمئات ملايين الدولارات. وبينما يتردد أن منفذي الهجمات معروفون، لا يزال الإفلات من العقاب سائدا. الشعب اليمني يطالب بالعدالة ويجب محاسبة المسؤولين عن هذه الجرائم.

يمكن لليمنيين ضمان طريق المصالحة الوطنية وبلوغ يمن جديد. ومن المؤسف، أن الحرب الإعلامية بين الفرقاء السياسيين لا تزال مشتعلة تغذيها الأخبار المضللة والمختلقة والتحريض. لقد حان الوقت لكي يوقف السياسيون مناوئهم في الإعلام، هناك حاجة ماسة إلى هدنة إعلامية.

ثمة تحديات كبيرة أخرى تثقل كاهل العملية الانتقالية، إذ لا تزال الحالة الأمنية هشة في أنحاء عدة من البلد، ولا يزال تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية، يشكل تهديدا خطيرا رغم جميع الجهود المبذولة لمكافحة، وهو يحاول في الآونة الأخيرة إرساء موطئ قدم في حضرموت للسيطرة على أراض مجددا. إزداد عدد الاغتيالات التي تستهدف كبار القادة الأمنيين، ويبدو وأن فصائل سياسية رئيسية لا تزال مسلحة وتتواصل التسلح رغم مشاركتها في العملية السياسية. ما يخلق ظروفًا مواتية لمزيد من أعمال العنف وعدم الاستقرار، ويتواصل تهريب الأسلحة إلى اليمن وضبطت شحنات عدة أخيرا.

تستمر الأزمة الإنسانية بلا هوادة مع بقاء أكثر من نصف السكان في حاجة إلى مساعدات إنسانية للحصول على الغذاء والرعاية الصحية والمياه الصالحة للشرب والصرف الصحي. ويعاني أكثر من مليون طفل يمضي من سوء تغذية حاد، في هذه الأثناء، ومع تحسن الحالة الأمنية تمكن ٩٠ في المائة من النازحين جراء المواجهات في جنوب اليمن، ١٦٢ ٠٠٠ شخص من العودة إلى منازلهم، وفي شمال اليمن تبدو فرص عودة ٣٠٠ ٠٠٠ نازح ضئيلة، واحتياجاتهم الأساسية ملحة، ورغم خطورة الوضع، لم تمول خطة الاستجابة الإنسانية حتى اليوم إلا بنحو ٣٠ في المائة.

رغم هذه التحديات، يمضي الانتقال السياسي في اليمن قدما، بدأت تحضيرات اللجنة العليا للانتخابات للعملية الانتخابية، بما في ذلك خطوات لإنشاء سجل إنتخابي إلكتروني، ومن المقرر أن تنطلق عملية التسجيل في أيلول/سبتمبر المقبل. لا يتيح الجدول

باسنوده. ويعول اليمنيون على استمرار تحدث مجلس الأمن الدولي بصوت واحد في دعم العملية الانتقالية.

وأثني على مساهمات مجلس التعاون لدول الخليج العربية ودعمه. وأود أن أشكر أيضا الاتحاد الأوروبي ومجموعة أصدقاء اليمن والسلوك الدبلوماسي الناشط في صنعاء. وعلينا جميعا بذل قصارى جهدنا لضمان أن يؤدي التقدم الذي شهدناه في مؤتمر الحوار الوطني وفي مجالات أخرى إلى تغييرات مجدية في الأمن والحوكمة والتنمية. وذلك تزامنا مع تحسينات ملموسة في الحياة اليومية لجميع اليمنيين نحو مستقبل أكثر أمنا واستقرارا وديمقراطية وازدهارا، تصان فيه حقوق الإنسان في ظل سيادة القانون. ويرهن اليمنيون أنهم لا يستحقون أقل من ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد بنعمر على إحاطته الإعلامية الهامة والشاملة هذا الصباح.

وأعطي الكلمة لممثل اليمن

السيد السلال (اليمن): سيدي الرئيس، يطيب لي أن أتقدم بالتهنئة لبلدكم الصديق، المملكة المتحدة، على تولي رئاسة المجلس لهذا الشهر. وكلنا ثقة بأنكم سوف تديرون أعماله بحكمة واقتدار. والشكر موصول لسعادة السفير كودجو مينون، الممثل الدائم لجمهورية توغو لدى الأمم المتحدة، على إدارته الحكيمة لأعمال المجلس خلال الشهر الماضي.

لقد قطع اليمن شوطا كبيرا على طريق التسوية السياسية المرتكزة على المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية، وقراري مجلس الأمن ٢٠١٤ (٢٠١١) و ٢٠٥١ (٢٠١٢). ويمثل مؤتمر الحوار الوطني الذي انطلق في ٨١ آذار/مارس ٢٠١٣ حجر الزاوية في تلك العملية والسبيل الوحيد لمعالجة جميع القضايا والملفات الهامة ورسم ملامح اليمن الجديد. وقد أحرز المؤتمر تقدما كبيرا خلال الفترة الماضية بالرغم من الصعوبات التي اعترضت طريقه، بفضل الإدارة الحكيمة لفخامة الرئيس، عبد

وخلال جميع مشاوراتي مع القادة السياسيين، جددت التأكيد على أن السبيل الوحيد ليمن آمن ومستقر ومزدهر، هو عبر الحوار الوطني والعملية الانتقالية. من مسؤولية جميع اليمنيين أن يسيروا نحو مصالحهم وتطلعاتهم المشروعة عبر هذه العملية، وفقا لقراري مجلس الأمن واتفاق نقل السلطة.

لقد أطلق اليمنيون مسارا استثنائيا بناء على خارطة طريق متفق عليها. ويستحقون الدعم، وهم يعولون على المجتمع الدولي، لا سيما هذا المجلس، ليدرك أهمية السير معهم حتى نهاية العملية الانتقالية بأكملها، وذلك لمواجهة التحديات وتوفير كل الدعم السياسي والمالي المتاح.

وربما تكون مثابرة الجميع أهم عنصر لنجاح العملية الانتقالية. وتبين التجارب أنه لا توجد وصفة جاهزة أو صيغة مثالية أو نتائج معدة سلفا. فاليمن متفرد بذاته وشعبه، وله تاريخه الخاص العريق بأبعاده المركبة.

تنشأ دينامية وسياسية تشاركية جديدة في اليمن. ومن الضروري تعاون جميع الأطراف اليمنية. وهذا التعاون ليس متيسرا دائما. ويحتاج اليمن حاليا إلى دعم جميع أصدقائه لمواجهة وضعه السياسية الصعب. للأسف، لم تُترجم أغلبية التعهدات المالية الكبيرة المعلنة في مؤتمر أصدقاء اليمن، باستثناء المساهمة السعودية السخية. هنا، أريد التنويه بالملكة العربية السعودية. فقد كانت أكبر المساهمين وأول المنفذين. وأتمنى أن يحذو الآخرون حذوها. فهذا هو وقت مساعدة اليمن عبر الوفاء بالتعهدات ودعم العملية الانتقالية بشتى الطرق. ويجب أن تنجز الحكومة اليمنية، من جانبها، إصلاحات أساسية نص عليها إطار المساءلة المتبادلة.

ويبقى اليمن أولوية بالنسبة للأمين العام للأمم المتحدة، وسأتابع تواصلها الكامل مع جميع الأطراف لمساعدتها طيلة العملية الانتقالية. وأشيد بالرئيس عبد ربه منصور هادي لقيادته، وبجهود حكومة الوفاق الوطني التي يرأسها محمد

إنجاح الحوار والخروج بالنتائج المرجوة. وقد حظيت تلك الخطوات بارتياح شعبي وترحيب دولي. فقد أصدر الرئيس هادي في ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٣ عددا من القرارات المتصلة بتقسيم مسرح العمليات العسكري للجمهورية اليمنية، وإعادة تشكيل وتسمية المناطق العسكرية وتعيين قياداتها، وذلك في إطار استكمال هيكله الجيش بما من شأنه الإسهام في إعادة توحيد وبناءه على أسس علمية سليمة ومتطورة، تعمل على حماية الشرعية الدستورية والحفاظ على سيادة الوطن.

كما صدرت توجيهات رئاسية بتوفير الدعم اللازم لإنجاح اللجنتين اللتين شكلتا لمعالجة قضايا الأراضي وقضايا الموظفين المبعدين عن وظائفهم في المجال المدني والأمني والعسكري بالمحافظات الجنوبية، بغية عودة الحقوق ورفع المظالم في أقصر فترة زمنية ممكنة. وإلى جانب ما سبق، صدرت توجيهات رئيس الجمهورية بالإفراج عن عدد من السجناء المتهمين بقضايا تخص الحراك السلمي الجنوبي.

وعلى الرغم من الإنجازات التي تحققت إلا أن اليمن لا يزال يواجه العديد من التحديات في مختلف المجالات، وفي مقدمتها الاختلالات الأمنية والإرهاب والأعمال التخريبية المتمثلة في ضرب خطوط الطاقة الكهربائية وأنابيب النفط والغاز، الأمر الذي يكبد الاقتصاد الوطني المنهك الكثير من الخسائر، ويؤثر سلبا على حياة المواطنين، وهو ما تعمل الحكومة جاهدة على وضع حد له بكافة السبل.

أصدر فخامة الرئيس عبد ربه منصور هادي العديد من القرارات الشجاعة والحكيمة بغية تنفيذ المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية، وقراري مجلس الأمن ذي الصلة. ولا شك أن التسوية السياسية في اليمن قد دخلت مرحلة هامة ومفصلية تتطلب من المجتمع الدولي استمرار دعم جهود فخامة الرئيس وحكومة الوفاق الوطني، والمساعدة على إنجاز ما تبقى من

ربه منصور هادي، ومتابعته الحثيثة لأعماله. ولا شك في أن ما تحقق يبعث على التفاؤل ويبشر بالخير، حيث سادت أعماله أجواء من الشفافية والمصارحة والتفاهم بين مختلف الأطراف التي وضعت خلافاتها جانبا واجتمعت لأول مرة على طاولة واحدة، واضحة نصب أعينها مصلحة البلد والخروج به إلى بر الأمان.

وعقدت الجلسة العامة الأولى بنجاح خلال الفترة الممتدة من ١٨ آذار/مارس إلى ٣ نيسان/أبريل ٢٠١٣. وأبرز ما تحقق فيها، تشكيل الأفرقة العاملة الرئيسية التسعة التي تعنى بالقضية المطروحة على طاولة الحوار، والتي أعدت خطط عملها وقامت بالتزول إلى الميدان واللقاء بمختلف الجهات والمواطنين بغية التعرف على شواغلهم وآرائهم، بما يحقق أوسع مشاركة مجتمعية ممكنة.

وقد بدأت الجلسة العامة الثانية للمؤتمر يوم السبت الماضي ٨ حزيران/يونيه، برئاسة فخامة الرئيس هادي، بعد مضي نحو ٨٠ يوما على انطلاق المؤتمر في آذار/مارس الماضي. وسوف تستمر لمدة شهر، وستُكرس لبحث ومناقشة التقارير الأولية المرفوعة من قبل الأفرقة العاملة التسعة المنبثقة عن مؤتمر الحوار الوطني، التي سُكلت في ١ نيسان/أبريل الماضي، وذلك لمناقشة تسع قضايا وطنية هي: القضية الجنوبية، وقضية صعدة، والعدالة الانتقالية، وبناء الدولة، والحكم الرشيد، وبناء الجيش والأمن، واستقلالية الهيئات، والحقوق والحريات، والتنمية الشاملة.

وستتم مناقشة النتائج التي توصلت إليها تلك الأفرقة ومشاريع القرار والتوصيات التي استخلصتها في ضوء مداولاتها بشأن محاور المؤتمر على مدى شهرين ونصف، ونزولها الميداني إلى العاصمة و ١٧ محافظة في أنحاء الجمهورية، واللقاء بما يقر من ١١ ٠٠٠ شخصية من مختلف فئات المجتمع ومكوناته من الجهات الرسمية والأهلية ومنظمات المجتمع المدني، وذلك للتصويت عليها بهدف إقرارها.

لقد عمل الرئيس هادي ولا يزال يعمل على اتخاذ جملة من الخطوات الرامية إلى بناء الثقة وخلق مناخات تساهم في

ختاماً، نحدد التزام الحكومة اليمنية بالمضي قدماً في استكمال تنفيذ المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية، ولا سيما استحقاقات المرحلة الثانية من العملية الانتقالية، وفي مقدمتها مؤتمر الحوار الوطني الشامل، وصياغة الدستور والاستفتاء عليه، وإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية في شباط/فبراير ٢٠١٤، بما يلي تطلعات الشعب اليمني إلى التغيير وتحقيق الأمن والاستقرار والازدهار والعيش الكريم.

كما لا يفوتنا أن نحدد الشكر للسيد بان كي - مون الأمين العام للأمم المتحدة، وكذا السيد جمال بنعمر مبعوث الأمين العام الخاص إلى اليمن، على جهودهما لدعم اليمن ومساعدته على اجتياز المرحلة الانتقالية بنجاح. والشكر موصول للدول الراعية للمبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية، وفي مقدمتها الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن، ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وكذلك إلى جميع الدول الشقيقة والصديقة التي وقفت إلى جانب اليمن في هذه الفترة العصيبة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.

المرحلة الانتقالية بنجاح من خلال الوقوف ضد أية أطراف تحاول إعاقة تنفيذ متطلبات المبادرة الخليجية.

كما أن الدعم السياسي الذي يحظى به اليمن ينبغي أن يترافق مع دعم تنموي من قبل المجتمع الدولي، حتى يتسنى لليمن تنفيذ خطته الانتقالية الرامية إلى تحقيق الاستقرار والتنمية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٤، وبما ينعكس على تحسن الأوضاع المعيشية للمواطنين. وفي هذا الإطار، فإن اليمن يتطلع إلى سرعة الوفاء بالتعهدات التي تم الإعلان عنها في مؤتمر المانحين الذي عقد في الرياض، واجتماعي مجموعة أصدقاء اليمن، اللذين عقدا في نيويورك ولندن، اللذين نأمل أن يليها تلك الرغبة، وذلك لإنجاح جهود الحكومة وبرامجها التي تمثل عنصراً هاماً من عناصر الاستقرار في اليمن.

كما نناشد المجتمع الدولي الوقوف الجاد لدعم خطة الاستجابة الإنسانية للعام ٢٠١٣ كون الوضع الإنساني في اليمن لا يزال يمثل تحدياً حقيقياً للحكومة اليمنية. وتقارير الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية العاملة في المجال الإنساني تشير إلى هول الكارثة الإنسانية التي يواجهها اليمن، وبخاصة الأوضاع المأساوية التي يعيشها النازحون في محافظتي أبين وصعدة.